

المقالة الثانية^(١)

في بيان الأسباب العامة لزحف الوهابيين على الحجاز

تمهيد: طريقتنا في الكتابة:

إننا نكتب ما نكتب في هذا الموضوع لبيان الحق وأداء النصح الواجب للأمة الإسلامية وللشعب العربي، وقد عاهدنا الله تعالى على أن لا نُؤثر على الحق والنصح شيئاً، وأنه إذا ظهر لنا أننا أخطأنا في شيء فإننا نرجع عنه ونعلن ذلك إعلاناً.

فما كان في كلامنا من خبر فإننا مستعدون لإثباته بالنقل عن المصادر التي لا نزاع فيها وأكثرها رسمية حقيقة أو حكماً (وهذا ما يسميه كُتاب هذا العصر شبيهاً بالرسمي) كأقوال جريدة (القبلة) التي لا تعزوها إلى الملك حسين ولا إلى حكومته (التي هي هو).

وما كان من حكم شرعي فإننا نذكره بالدليل ونعرضه على علماء الإسلام في العالم كله، فإن كتب إلينا أو كلمنا أحد منهم بما يقنعنا بأننا أخطأنا في شيء منه فإننا نرجع إلى الحق ونعلن ذلك لمن اطلع على كلامنا حيث اطلع عليه، وإلا بينا له خطأه بالدليل مع التزام الأدب الذي نطالبه به ونعرض كلامنا وكلامه على الجمهور.

(١) نشرت في الأهرام في ٥ ربيع الأول ١٣٤٣ هـ، ٤ أكتوبر (ت) ١٩٢٤ م.

وما كان من رأي فإننا لا نأبى مناقشة أهل الرأي فيه على شرطنا فيما قبله، ومنه أن يُرسل الرد إلينا أو إلى الصحيفة التي ننشر فيها كلامنا، ولسنا نُكَلِّف أن نطلع على جميع الجرائد وما عساه يوجد في بعضها من نقد أو طعن فنرد عليه، ولا أن نرد على من يخرج عن شروط المناظرة وآدابها، وإنما نرد على من ينكر بالدليل صدق خبر من أخبرنا أو صحة دليل من أدلتنا، أو بطلان رأي من آرائنا، لأننا نتحرى الحق والصواب في هذه الثلاثة وندور معه إن شاء الله تعالى حيث دار.

إننا أفتينا ببطلان بيعة حسين بن علي بالخلافة، وسردنا الدلائل الشرعية على ذلك، ونُشرت الفتوى في مجلتنا المنار، وفي جريدتي الأهرام والمحروسة، وبيننا في هذه الفتوى وفي مقالات أخرى في المنار أن هذه البيعة على بطلانها تضر الأمة العربية وتزيد الشقاق بين شعوبها وحكوماتها، فصدقت الحوادث رأينا، ولم يردّ عليه أحد فيما نعلم، وإننا بينا حقيقة حال خصومه النجديين في مذهبهم بالنقل من كتبهم ومن كتب التاريخ المشهورة، ولم نذكر من عندنا كلمة واحدة، ولن يستطيع أحد أن ينكر كلمة من نقلنا، وقد بينا مواضعه حتى ذكرنا أعداد الصفحات والأجزاء التي نقلنا عنها، لذلك وقع أحسن موقع من أنفس الناس الذين قرءوا مقالنا الأخير الذي نشرناه في جريدة الأهرام، واستزادونا من الكتابة في هذا الموضوع، وكثر طلاب

(الهدية السنية والتحفة الوهابية النجدية) من القاهرة ومن جميع أرجاء القطر المصري ومما جاوره حتى صار جل عمل مكتبة المنار منذ نشرت المقالة توزيع هذه الرسالة، فكان هذا سبباً لمعرفة الألوف الكثيرة من الناس ما كانوا يجهلون من حقيقة أهل هذا القطر الإسلامي الذين هم أشد مسلمي هذا العصر حرصاً على السنة السنية وعناية بالاعتصام بعروتها الوثقى، وكان أمرهم مجهولاً عند الأكثرين، بل كانوا يوصفون بضد ما هم عليه بما يذيعه حسين بن علي وأعوانه من الطعن في دينهم تبعاً لما أذاعه سلفه في إمارة الحجاز ومقلدوهم من مدة قرن وربع قرن حين فتحوا الحجاز للمرة الأولى، حتى كتب أخيراً بعض من لا قيمة للحق والصدق عندهم مقالات في بعض الجرائد كلها زور وبهتان، هبط الافتراء ببعضهم فيها إلى رميهم بأنهم يسعون لإبطال دين الإسلام تمهيداً لنشر دعوة المبشرين (دعاة النصرانية) فكانت هذه فرية عجز عن مثلها «الشياطين»^(١).

وإننا في هذا المقال وما بعده نبين للناس كافة، ولأهل الغيرة الإسلامية والجامعة العربية خاصة، أسباب زحف النجديين لإنقاذ الحجاز من هذا التغلب عليه، المستبد فيه، الظالم لأهله ولمن يحجونه من سائر المسلمين، وسيعلمون مما نورده من الحقائق الجلية، والشواهد

(١) البخاري: ٥٧٨٢، ومسلم: ٢٩٩٨.

الرسمية وشبه الرسمية، أن سلطان نجد لم يفعل هذا طمعاً في توسيع ملكه، ولا لمجرد المحافظة على حقه، بل خدمة للملة الإسلامية والأمة العربية، وإن كان الأمر الثاني وحده يوجب عليه ذلك شرعاً وعرفاً. ونبدأ بذكر الأسباب العامة فنذكرها بالإيجاز لأنها صارت مشهورة إلا أنه يقل من يحفظها كلها ويستحضر ذكرها، ثم من يُخلص في بيان ذلك للناس، ولهذا نرى ما يُتعجب منه من الخبط والخلط والباطل في مقالات بعض الكتاب حتى من تصدى لتمحيص أمثال هذه المسائل خاصة.



الأسباب العامة لزحف النجديين على الحجاز:

(السبب الأول): ما هو معلوم بالتواتر القطعي وبالوثائق الرسمية من موالة شريف مكة حسين بن علي وأولاده للدولة البريطانية وحلفائها في الحرب الأخيرة ونصرهم إياهم على الدولة العثمانية في فتح البلاد العربية، وأنه كان يهنيء الدولة البريطانية كلما فتحت مدينة من أمصار الإسلام وعواصم الحضارة العربية كالقدس الشريف وبغداد ودمشق، ثم اقتسموا هذه البلاد فأعطوه ولاية الحجاز وأخذوا هم ولايات العراق وسورية و القدس الشريف، حتى إنهم اقتسموا سكة الحديد الحجازية أيضاً التي هي وقف إسلامي أنشئ لتسهيل إقامة ركن إسلامي.

فأما تولي المسلم لغير المسلمين في القتال وفتح بلاد المسلمين فحكمه الديني معلوم بنص القرآن المجيد وكتب الشريعة وحسبنا منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة)، وأما عاقبته في الأمة العربية فهي استيلاء الأجانب على مهد حضارتها وعمرانها وأخصب أقطارها وأعظم موارد ثروتها، وجعل ما بقي لها من جزيرتها المقدسة محاطاً به من البر كالبحر، ومهدد بفقدان استقلاله في كل وقت، والتهديد شامل للحرمين الشريفين بالتبع لثالثهما وهو المسجد الأقصى حتى لا يبقى لهما استقلال في دين ولا دولة.

(فإن قيل): إن هذا الرجل وأولاده يدعون أنهم ما فعلوا هذا إلا لإنقاذ البلاد العربية واستقلال العرب. (قلنا): إننا نحن نبين الحق الواقع لا إفك السياسة ومغالطاتها وكذبها ومكابرتها، وإلا فإن الإنكليز قالوا ولا يزالون يقولون مثل هذا القول في احتلالهم لمصر، وفي إكراه وزير من وزرائها على تسميته إياهم شركاء لمصر في بلاد السودان، وفي زعمهم الآن أن السودان يجب أن يكون في أيديهم وحدهم لأن لهم مصالح فيه ولإتمام سعادة السودانيين!!.

(فإن قيل): إن ثورة الشريف التي يسميها النهضة إنما بُنيت على القصد الصحيح المذكور ثم ظهر له أن حلفاءه خدعوه وأخلفوا

وعده، ونكثوا عهده، ولا عجب فقد خدعوا رئيس أعظم دولة في العالم كما خدعوه، وهو رئيس دولة الولايات المتحدة في أميركا. (قلنا): إن هذا باطل كالذي قبله كما يُعلم من الأسباب الآتية وربما كان من أسباب إرجاء ابن سعود الزحف على الحجاز إلى الآن، لأجل استعراف نتيجة هذه الأقوال.

(السبب الثاني): أن الشريف حسيناً وأولاده لا يزالون مُصرّين على موالة حلفائهم الأجانب ومودتهم ومساعدتهم على تثبيت أقدامهم في البلاد العربية، مع ادعائه هو دون أولاده بأنهم خدعوه وغشوه - لأنه أشدهم رياء وخداعاً وإفكاً، ولذلك يناقض نفسه ويُبطل بعض كلامه بعضاً، وما نحن أولاء قد قرأنا في عدد جريدة (القبلة) ٨١٠ الذي صدر في ١٠ المحرم فاتحة هذا العام (١٣٤٣) تصريحاً رسمياً له بالثبات على مودتهم في منشور باسمه سماه (منشور عيد البيعة الأولى) وما أكثر أعياده بمصائب العرب والإسلام!! فقد قال فيه ما نصه: «وإنّا لا نزال ساعين لتأييد المودة وتأكيد الروابط بيننا وبين حلفائنا العظام»، فما هذا التأييد والتأكيد إن كان صادقاً في قوله إنه مخدوع منكوث العهد، مكذوب الوعد. ولماذا يصر على السعي لعقد المعاهدات معهم والنبى الذي يدعي هو وحكومته اتباعه له دون المسلمين كافة والوهابيين خاصة يقول: «لا يلدغ المؤمن من جحر

مرتين» رواه البخاري ومسلم^(١) وغيرهما^(٢) - دع ما ورد في أمثال هذه المواد والمعاهدات في سورتي الممتحنة والتوبة مما ينافي الإسلام نفسه.

(السبب الثالث): إن ما يسميه النهضة قد بُني على أساس الحماية البريطانية للمملكة العربية التي طلب من الإنكليز أن يؤسسوها له، كما فضحها ولده الشريف فيصل في دمشق الشام، بنشره نص مقرراتها الرسمي في جريدة المفيد، ثم نقلتها الصحف الكثيرة في المشرق والغرب، وهذا نص المادة الثانية منها بحروفه كما كتبها حسين بن علي بيده الأثيمة الخاطئة:

(٢) تتعهد بريطانية العظمى بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي مداخله كانت بأي صورة كانت في داخليتها وسلامة حدودها البرية والبحرية من أي تعد بأي شكل يكون حتى ولو وقع قيام داخلي من دسائس الأعداء أو من حسد بعض الأمراء إلخ.

ولكن الإنكليز لما لم يسمحوا له بغير الحجاز من البلاد العربية التي طلب أن يكون ملكها تحت حمايتهم لم يكن من مصلحتهم أن يقبلوا رسمياً جعل الحجاز تحت حمايتهم. وهو لا يزال مُصرّاً على هذه المقررات ويعد من أعظم النعم عليه أن يكون موظفاً بريطانياً في الحجاز كبعض النواب والرجوات في بعض الولايات الهندية التي

(٢) أحد: ٨٩١٥.

(١) البخاري: ٥٧٨٢، ومسلم: ٢٩٩٨.

تسمى مستقلة في بطن الحِضْبَر الواسع^(١).

ومن الأدلة على ذلك أنه طلب مرارًا من الدولة البريطانية إقالته من مُلك الحجاز، وتنصيب غيره بدلاً منه. وأرسل مرة إلى مدير جريدة التيمس برقية إليه رغب إليه فيها أن يتوسل لدى حكومته لقبول استقالته. وهذا نص البرقية منقولاً عن العدد ٥٥٣ من (جريدة القبلة):

«المدير العمومي لصحفية التيمس

«اطلعت على عددكم المشتمل الرد والقدح باتحاد العرب والتزامكم أحد أمرائهم، ولزيادة إقناع حكومة جلالة الملك وإيضاح الحقيقة لعموم الشعب النجيب البريطاني أكرر بهذا طلبي بواسطتكم من حكومة جلالته تأكيد تعيين الأمير المذكور أو من تراه ليستلم البلاد» إلخ. والمراد بالأمر المشار إليه سلطان نجد إذ كانت جريدة التيمس مدحته بمقال لها.

وكان قد أرسل إلى نائب ملك الإنجليز بمصر كتاباً في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٣٦ نشره في جريدته (القبلة) مرارًا لاعتقاده أنه من معجزات السياسة أو الكياسة والبلاغة، استغاث فيه الدولة البريطانية أن لا تُعَدِّل مقررات نهضته المبنية على الحماية ولا تعرض الاتفاق معه على مؤتمر الصلح، قال فيه ما نصه السقيم:

(١) الحِضْبَر - بكسر فسكون ففتح - العظيم البطن الواسعة، وسميت به الضبع.

«فإن كان ولا بد من التعديل فلا لي سوى الاعتزال والانسحاب ولا أشتبه في مجد بريطانيا أن يتلقى هذا منا إلا أنه أمر يتعلق بالحياة لا لقصد عرضي ولا لفكر غرضي، وأنها لا ترتاب في أي وأولادي أصدقاؤها الذين لا تغيرهم الطواريء والأيام، ثم تُعَيِّنوا البلاد التي تستحسن إقامتنا فيها بالسفر إليها في أول فرصة».

ثم أجاب عن تعليق أمر مطالبه بالمؤتمر وختم كلامه بقوله:

«ولو قرر المؤتمر المذكور أضعاف مقرراتنا وكان ذلك من غير وساطتكم وقبلناها، فنكن (?) مطرودين من رحمة الباري جل شأنه الرقيب على قولي هذا» اهـ بحروفه من العدد ٣٩١ من جريدته (القبلة) الذي صدر في ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٨، ومنه يعلم أن الدولة البريطانية عنده كالمعبود فلا يعاملها معاملة مبنية على المصلحة فقط.

(السبب الرابع): رضاه باستخدام الدولة البريطانية لأولاده في العراق وشرق الأردن لتخدير أعصاب بدو البلاد وحضرها وحملهم على الرضاء بما يؤسس فيها من حظائر الطائرات الحربية وتعبيد الطرق في قلب الجزيرة للسيارات والدبابات ومد سكك الحديد العسكرية والتجارية لتمكين سلطانها فيها، فإن العرب إذ قاوموها قبل ذلك فالراجح أنها تضطر إلى ترك بلادهم لهم لئلا تضطرها المقاومة العملية إلى بذل ألوف الملايين من المال ومئات الألوف من الرجال، وذلك ما لا يأذن لها به برلمانها ولا تسكت عليه أمتها في هذا

الوقت التي أرهقتها فيه الضرائب. وإذا هي تم لها بنفوذ هؤلاء الحجازيين ما شرعت فيه من ذلك فرسخت أقدامها واستقرت قوتها فلن تخرج من البلاد ولن ترضى إلا الاستيلاء على سائر جزيرة العرب للمحافظة على ما تسميه مصالحها وطرق تجارتها وعلى ما تدعيه من إسعاد البلاد وأهلها كما تقول في مسألة السودان وهي عبء للمخدوعين بهؤلاء الحجازيين إن كانوا غير خائنين لأمتهم وبلادهم أو جاهلين لمصلحتها ككثير من البدو.

(السبب الخامس): جعل حرم الله تعالى الأمين مركز مملكة حربي يحالف ملكه بعض الملوك الأجانب غير المسلمين ويجعل لهم حقوقاً في الحرمين الشريفين غير مسألة الحماية التي تقدم ذكرها ويعادي آخرين. ولا يجوز أن يجعل الحجاز مركزاً حربياً - أي عرضة للحرب - لأن ذلك قد يؤدي إلى منع الحج الذي هو ركن الإسلام الاجتماعي العام الجامع للشعوب الإسلامية كلها. وإنما مصلحة المسلمين عامة وأهل الحجاز وجيرانهم خاصة جعل الحجاز قطر حياد وسلام والسعي لاعتراف جميع الدول بذلك. ولو فعل السيد حسين المكي ذلك لاستغنى به عن معاداة جيرانه من العرب والاستعداد لقتالهم، ولاستغنى عما هو شر من ذلك وهو إهانة نفسه وبيته وأمته وملته وحرم الله وحرم رسوله بالالتجاء إلى حماية دولة غير مسلمة له ولها.

(السبب السادس): أنه سمى نفسه ملك العرب وملك البلاد العربية، وحمله غروره بنفسه على السعي لإقناع أمراء جزيرة العرب المستقلين بالاعتراف له بذلك، فسخرُوا من سعيه لسوء سياسته وبناء ملكه على الحماية الأجنبية وضعفه وفساد إدارته، واعتقاد كل منهم واعتقاد رعيته وسائر العارفين بحالهم أنهم أحق بالملك منه. ولكنه لم يرجع عن دعواه بل أصر على ذلك وحاول التوصل إليه بقوة الأجانب الذين جعلوا أحد أولاده ملكاً والآخر أميراً مرشحاً للملك في دائرة إمبراطوريتهم المرنّة، فهو قد اتخذ جميع أمراء الجزيرة المحيطين بالحجاز أعداء له، وحسبنا شاهدين على هذا: ما صرح به لرئيس مؤتمر الجزيرة الذي أسسه لبث دعايته وتمهيد السبيل له - وما جرى في مؤتمرات الكويت من الامتناع من الاتفاق الودي مع حكومة نجد. وإننا ننقل بعض كلامه في الشاهد الأول، ونرجي الثاني إلى بيان الأسباب الخاصة لزحف النجديين على الحجاز:

نشرت جريدة (القبلة) في العدد ٧٣٧ الذي صدر بمكة في ٦ ربيع الآخر سنة ١٣٤٢ بياناً عاماً من (اللجنة التنفيذية لمؤتمر الجزيرة) بإمضاء رئيسها (محمد ابن علوي) ذكر فيه ما صرح له به الملك حسين من تفسير الوحدة العربية التي يطلبها، وهو أنه رسمها على الأساس الآتي:

«وهو وحدة البلاد العربية واستقلالها بحيث تكون خارجيتها وعسكريتها وسياستها العامة واحدة. أما داخليتها فالإمارات العربية المعروفة بجزيرة العرب تكون على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن كل أمير في أي إمارة من هذه الإمارات الموروثة لهم من آبائهم وأجدادهم يستقل بداخليته ضمن الحدود التي كانت عليها إمارته قبل الحرب بشرط أن يرتبط مع المجموع الذي كل من خرج عنه منهم أو شذ بالخروج عن الجامعة العربية يحكم عليه المجموع بمقتضى قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفْيَةٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]».

«وأما ما كان خارجاً عن حدود تلك الإمارات سواء كانت تلك الإمارات قائمة بذاتها ضمن حدودها أو طراً عليها الاغتصاب - كعسير قبل الحرب و ابن رشيد بعد الهدنة - فلا بد من عودتهم إلى ما كانوا عليه كعودة الإمام يحيى إلى صنعاء».

ثم قال: «ولذلك فهذه هي الخطة التي عليها نحيا وعليها نموت وعليها نبعث إن شاء الله من الآمنين - لذا فلا بد من إعادة آل رشيد وآل عايض إلى إماراتهم وحدودهم وقبائلهم التي كانوا عليها، وإعادة كل أمير من أمراء الجزيرة إلى ما كان عليه قبل الحرب» - إلى أن قال - «هذا الذي أدين الله عليه ولو لم تبق إلا ذاتي وحياتي لأنفقتها في هذا السبيل».

فهذا نص صريح من الملك حسين الذي سمي نفسه (ملك العرب وجميع البلاد العربية) بمعاداة جميع أمراء جزيرة العرب وجعلهم معه في حالة حرب لأنه يدين الله تعالى بسلب كل واحد منهم بعض البلاد التي في يده ويجعلهم تابعين في السياسة الخارجية والحربية والإدارة العامة لملك العرب أي له.

أذاع عنه هذا في جريدة (القبلة) رئيس مؤتمر الجزيرة المستخدم عنده لهذا، وهو الذي يرسل البرقيات إلى العالم الآن في الافتراء على النجديين لينفر العالم منهم.

(السبب السابع): إلحاده بظلم أهل الحرم وإرهاقهم العُسر من أمرهم بضرب المكوس الباهظة على كل ما يرد إلى البلاد من الأقوات وغيرها، وباحتكاره القوات الضروري وهو الخبز بإبطاله جميع الأفران العامة والخاصة، وإنشائه أفرانًا يكره الناس على الشراء منها بالثمن الذي لا يمكن أن يزاحمه فيه أحد، مع عدم المبالاة بقول النبي ﷺ: «احتكار الطعام في الحرم إلحاد فيه»^(١) رواه البخاري في تاريخه وأبوداود في سننه وأكثر رواة التفسير المأثور من حديث يعلي بن أمية رضي الله عنه، وفي معناه روايات أخرى عن عمر وابن عمر رضي الله عنهما مرفوعة وموقوفة. وبغير ذلك من اغتصاب أوقاف الأشراف والأوقاف

(١) التاريخ الكبير: ٢٥٥/٧ (١٠٨٣)، أبو داود: ٢٠٢٢، الدر المنثور للسيوطي

الأهلية في المدينة المنورة وبالحبس والتنكيل والتعذيب وقطع الأطراف والقتل بغير حق يميزه الشرع، ولا نطيل هنا في هذا وقد بيناه بالتفصيل في مجلة المنار ولدينا مزيد وهو معروف عند أهل نجد.

(السبب الثامن): تحكمه بهواه في أمر فريضة الحج؛ فهو يمنع منها من اتخذهم أعداء له كأهل نجد ويضرب على سائر الحجاج المكوس غير المشروعة باسم جوازات السفر ورسوم الصحة وغير ذلك مما أذاعه حجاج الآفاق في جميع الأقطار، وشرحناه بالتفصيل في مجلة المنار.

(السبب التاسع): نُشِرَ في جريدة (القبلة) أنه لا يوجد في العالم حكومة إسلامية تقيم الحدود وتلتزم أحكام الشرع غير حكومته، وتكفيره للترك والمصريين والنجديين، وسنذكر بعض الشواهد على هذا في المقال التالي.

(السبب العاشر): ادعاؤه مع كل ذلك الخلافة الإسلامية الذي يقتضي أن كل من يخالفه ولا يخضع لحكومته من الشعوب والحكومات الإسلامية من الخوارج البغاة الذين يجب عليه وعلى سائر المسلمين قتالهم، وقد ذكرنا آنفاً رأيه في إمارات جزيرة العرب المجاورة للحجاز وتصريحه قبل إظهار دعوى الخلافة والدعوة العامة إلى مبايعته بها بأنه يدين الله تعالى بجعلها تابعة لملك واحد وبعزمه الثابت

على تنفيذ ذلك بالقوة، فكيف يكون شأنه بعد هذه الدعوى؟ ومقتضاها عنده أنه يجب على أهل هذه البلاد كسائر المسلمين أن يكونوا تابعين له خاضعين لحكمه.

فهذه الأسباب العامة توجب على من قدر من أمراء المسلمين أن ينقذوا الحجاز من سلطة هذا المدعي المغرور كما فصلناه من قبل في المنار، وسنعمل القول فيه في المقال التالي الذي نبين فيه الأسباب الخاصة التي حملت أهل نجد على القيام بهذا الفرض الكفائي وسبب تأنيهم في ذلك وهو الاحترام للحرم الشريف.
